



# مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي CENTRAL BANK OF THE U.A.E.

الاجتماع السنوي الرابع عشر للمنطقة العربية:  
المعايير المصرفية العالمية والأولويات التشريعية والرقابية

- كلمة افتتاحية -

معالي مبارك راشد المنصوري  
محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة

أبوظبي – 11 ديسمبر 2019

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي/عبد الرحمن الحميدي-المدير العام ورئيس المجلس-صندوق النقد  
العربي

سعادة/ فيرناندو ريستوي- رئيس معهد الاستقرار المالي، بنك التسويات  
الدولية

سعادة/ كارولين روجرز – أمينة عام، لجنة بازل للرقابة المصرفية، بنك  
التسويات الدولية

أصحاب المعالي والسعادة،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

في البداية يسرني أن أرحب بكم في أبوظبي، ويسرني بإسمكم جميعاً أن  
أتوجه بالشكر والتقدير إلى بنك التسويات الدولية وصندوق النقد العربي  
على حسن اختيار المواضيع وعمق المحتوى والتنظيم الناجح، حيث سيتم  
تناول العديد من المواضيع بالغة الأهمية في قطاع المعايير المصرفية على  
مدار اليومين المقبلين.

واسمحوا لي هنا أن أشيرَ إلى أهمية

ما يتوجبُ علينا عمله من توفيرِ بيئةٍ تُعزز وسائل الحماية التي تشرفُ عليها الجهاتُ الرقابية المختصة في القطاعِ المصرفي، والتي تشملُ رأسَ المال والسيولة والحوكمة والأسواق،

وعلىنا هنا أن ندركَ تماماً حجمَ المخاطرِ والتهديداتِ المتوقعةِ في هذه القطاعات،

وأن نكونَ على استعدادٍ كاملٍ لمواجهةِ المخاطرِ المستجدة التي تهددُ المؤسساتَ المالية، والذي يفرضُ توفرَ مستوياتٍ مختلفةٍ من الخبراتِ والمعرفة، والمبادراتِ الخلاقةِ الكفيلةِ بإدارةِ ناجحةٍ للمخاطرِ والتهديداتِ.

تتطلبُ الإدارةُ الرشيدةُ لتلك المخاطرِ جهوداً متضافرةً من قبلِ المؤسساتِ الماليةِ والجهاتِ الرقابيةِ المسؤولة، وتوفيرِ كافةِ الإمكانياتِ والموارد، ودعمِ المنظماتِ متعددةِ الأطرافِ مثل بنكِ التسوياتِ الدوليةِ وصندوقِ النقدِ الدولي،

تُعتبرُ مخاطرَ غسلِ الأموالِ وتمويلِ الإرهابِ أحدَ أهمِ الأمثلةِ البارزة التي أجمعتِ الأجهزةُ الرقابية على تشديدِ المعاييرِ حولها، وحشدِ القطاعِ المالي الأوسع نطاقاً لمكافحة تمويلِ انتشارِ أسلحةِ الدمارِ الشامل،

وحظيَ ذلكَ باهتمامٍ كبيرٍ في مواجهةِ المخاطرِ والتهديداتِ المتزايدة، ومع ذلكَ ثبَّتَ أنه من الصعبِ بناءً وتطبيقَ نظامٍ ماليٍ يمنعُ حركةَ الأموالِ

غير المشروعة، حتى على مستوى البلدان الأكثر تقدماً، فضلاً عن طرق الدفع الرقمية الجديدة،

بما في ذلك العدد المتزايد للأصول والعملات المشفرة والذي يزيد من حجم التعقيدات في وجه إدارة المخاطر بمستوياتها المتجددة والمبتكرة.

ولا بدّ من الإشارة كذلك إلى المفهوم الجديد للتمويل المستدام، فمن البديهي أن يُسهم القطاع المالي في هذا البرنامج طويل الأجل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة،

ومع ذلك، نعتقد أنه من المنصف القول أنّ

كلاً من القطاع المالي والجهات الرقابية تعاني بسبب الحقوق والالتزامات التي ينبغي السماح بها بموجب برامج الإصدار المستدامة، حيث تقوم الجهات الرقابية بالإشراف على مدى الالتزام بمعايير الإصدار المحددة وتنفيذه.

كيف ينبغي هنا تقييم معايير الاستدامة المختلفة، وإذا تعارضت فكيف ينبغي المفاضلة بينها؟

هل ينبغي وضع معايير الإصدار واختيارها من "القاعدة إلى القمة" ...؟؟ أم أن التنسيق الدولي مطلوب؟

كما تعلمون أنه بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة والمنطقة عموماً،

فإنَّ الحدَّ من الاعتمادِ على النفطِ وتنويعِ مصادرِ اقتصاداتنا يمثلُ أولويةً رئيسيةً، حيثُ نواصلُ السعيَ على طريقِ النموِّ المستدامِ في ما بعدِ حقبةِ الاعتمادِ على النفطِ، ويمكنُ أن يمثلُ التمويلُ الأخضرُ إحدى الوسائلِ العديدةِ لتسريعِ هذا التطورِ.

واسمحوا لي أن أتطرقَ إلى قضيةِ المخاطرِ الإلكترونية، ورغم أننا نُفرطُ أحياناً في استخدامِ هذا المصطلحِ، فإنه دونَ شكِّ المصطلحُ السائدُ، والذي يتضمنُ كلاً من المخاطرِ التي تُهددُ أنظمةَ تكنولوجيا المعلوماتِ والعملياتِ، وسلامةَ البياناتِ نفسها.

ومثل أيِّ ابتكارٍ، يُعدُّ الإنترنتُ وسيلةَ دعمٍ استثنائيةً، إذ تُظهر بعض الدراسات أنه ساهمَ بما يصلُ إلى خُمسِ النموِّ الاقتصادي على مدارِ الأعوامِ الماضيةِ، لكن على الجانبِ الآخر، ذلك ينطوي على مخاطرَ كبيرةٍ أيضاً.

فمخاطرُ تعرّضِ الأنظمةِ الداخليةِ للبنوكِ للاختراقِ أو التخريبِ تشكلُ الهاجسَ الأكبرَ للمدراءِ التنفيذيين للبنوكِ ومحافظي البنوكِ المركزيةِ وتمثلُ لهم أكبرَ المخاطرِ والتهديداتِ.

كما تظهرُ الحوادثُ العديدةُ التي وقعت في السنواتِ الأخيرةِ قابليةَ تعرّضِ بياناتنا الرقميةِ الخاصةِ للسرقةِ أو الاختراقِ.

وفي حين أننا ندعمُ بقوةَ تطويرَ تكنولوجياتِ ماليةٍ جديدةٍ تهدفُ إلى خفضِ التكاليفِ وتسريعِ الوساطةِ الماليةِ، وتحقيقِ مزيدٍ من الاندماجِ الماليِ،

فإن مسؤوليتنا، بصفتنا جهات رقابية، تتمثل في المقام الأول في ضمان احتواء المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي.

وأخيراً،

أختتم كلمتي بالإشارة إلى حماية المستهلك، إذ تصبُّ جميع جهودنا نحو تعزيز رفاهية مستهلكي الخدمات المالية والمجتمعات الأوسع نطاقاً، ومما لا شكَّ فيه أن الإنترنت والتكنولوجيا الرقمية أسهمت في تحسين كفاءة التمويل بشكلٍ كبير، وسهّلت الوصول إليه.

إضافةً إلى ذلك، فإن استخدام الأموال النقدية آخذٌ في التناقص حول العالم بشكلٍ ملحوظ، كما أصبحت التحويلات عبر الهاتف المتحرك وسيلة الدفع الرئيسية في بعض دول العالم.

ورغم ذلك، فقد أتاح انتشار الإنترنت أيضاً وصول أطراف غير منظمة وخبثية واحتيالية إلى المستهلكين،

مما يفرض علينا مزيداً من العمل وتوحيد الجهود من أجل ضمان وجود قطاع مالي يسهل الوصول إليه ويخدم جميع شرائح المجتمع مع توفير أقصى سبل الحماية للمستهلكين على مستوى الأفراد والشركات وتعزيز بيئة يستقر فيها النظام المالي بشكل كامل

هذا يمثل أكبر التحديات لسنوات عديدة مقبلة، ويُعدّ التعاون الدولي والتطوير المشترك لإطار تنظيمي متوازن وقوي السبيل الوحيد لتحقيقه.

في الختام اعتقد أن العروض والنقاشات التي سيتناولها المؤتمر تمثل إضافة مهمة لبرامجنا الخاصة في التعامل مع التحديات، متمنين لأعمال المؤتمر النجاح والوصول إلى أفضل الممارسات العالمية في حماية القطاع المالي واستقراره.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،